أكد اعتماد تعليمات جديدة للعقود الحكومية

مجلس الوزراء يتبنى خطة لدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

تتجه الحكومة على استصدار قانون ينظم عملية التعاقدات الحكومية مع الجهات الاخرى في وقت ذكر مصدر مطلع أن الحكومة وافقت على منح قروض مالية للمشاريع الصناعية المتوسطة والكبيرة .

واكد مجلس الوزراء قراره السابق في السير بإعداد تعليمات جديدة لتنفيذ العقود الحكومية ودراسة وجود حاجة لإصدار قانون للعقود الحكومية من قبل لجنة الشؤون الاقتصادية.

وقال الناطق باسم الحكومة علي الدباغ : وافق مجلس الوزراء على إحالة تنفيذ الدعوة المباشرة التي اعتمدتها وزارة المالية لإعادة تأهيل مبنى الوزارة بعهدة احدى الشركات بمبلغ (٦،٣٣٩،٤٧٦،٥٠٠) دينار وبفترة تنفيذ (١٨٠) يوماً، و التوصية باستيعاب عقود إسناد ام الربيعين في دوائر الدولة والمستمرين منهم بالدوام والدوائر بحاجة الى خدماتهم والأفضلية لأصحاب الشهادات (مع توفر الدرجات الوظيفية).

واضاف ان المجلس وافق ايضاً على تكليف شركات الإعمار والإسكان الممولة ذاتياً بإنجاز المدارس التي لم تحل ضمن برنامج إعمار تلعفر وبالكلف التخمينية على أن يناقل المبلغ حوالي (٤) مليارات دينار من موازنة الوزارة الى موازنة وزارة الاعمار، كما خصص مبلغ (٢٥) مليار دينار (خمسة وعشرون مليار دينار) من احتياطي الطوارئ لسنة ٢٠١١ لإنشاء مجمعات مائية في محافظة صلاح الدين (طوزخرماتو ويثرب، وتابع :سمح المجلس لوزارة الزراعة بالتعاقد مع المستثمر في معمل بيجي لإنتاج السماد اسوة بالقطاع العام وبنفس أسعار وزارة الصناعة.

واشار الدباغ الى تخويل وزير النقل صلاحية التفاوض والتوقيع على مشروع اتفاقية النقل الجوي بين حُكومة جُمهورية العراق وحُكومة جُمهورية الملكة المغربية وحكومة الجمهورية اليونانية وجمهورية باكستان الاسلامية بصيغته المصححة من قبل مجلس شورى الدولة، استناداً الى أحكام المادة (٨٠/ البند سادساً) من الدستور، وقيام وزارة الخارجية بإعداد وثيقة التخويل اللازمة باسم حكومة جمهورية العراق،كما خول رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار صلاحية التفاوض والتوقيع على مشروع اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار بين حُكومة جُمهورية العراق وحُكومة جُمهورية مصر العربية بصيغته المعدلة من قبل مجلس شورى الدولة، وذلك استناداً الى أحكام المادة (٨٠/ البند سادساً) من الدستور، وقيام وزارة الخارجية بإعداد وثيقة التخويل اللازمة باسم حُكومة جُمهورية العراق.

وذكر الدباغ :ان المجلس أقرّ توصية وزارة الخارجية بفتح ملحقية عسكرية عراقية في طهران،و إعادة فتح الملحقية التجارية العراقية في العاصمة الكينية/ نيروبي لتتولى مهامها مع الدول الافريقية بشكل عام، استناداً الى احكام المادة (٢٦) من قانون الخدمة الخارجية رقم (٤٥) لسنة ٢٠٠٨،فضلا عن توصية لجنة الشؤون الاقتصادية بشأن تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل بخصوص مقدار مبلغ رسوم الدخول، لسمة دخول الاجانب للعراق.

أفاد الدباغ بموافقة مجلس الوزراء على مقترح قيام مكتب وزير الدولة لشؤون مجلس النواب بإحالة مقترح إضافة نص يقضي بتوحيد رسوم سمات الدخول الى مجلس النواب من أجل أخذه بنظر الإعتبار ودمجه عند مناقشة مشروع قانون إقامة الاجانب المحال إليهم بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٩٨) لسنة ٢٠٠٩،فضلا عن تخويل وزير الإعمار والإسكان صلاحية التفاوض مع شركة المعتصم العامة للمقاولات الإنشائية لتخفيض سعرها الى السعر المعقول بشأن إحالة تنفيذ أعمال (جسر الفلوجة الثالث ومقترباته).،وصلاحية إحالة تنفيذ مشروع المجمع السكني في محافظة كربلاء المقدسة (الجزيرة/ ١)، بعهدة (شركة أرض السدو للمقاولات العامة المحدودة)، وبالسعر ذاته المحال الى (شركة المحيط الازرق للمقاولات العامة) الناكلة، استثناءً من المادة (١٧/ ثانياً/ ج) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ المُعدلة.، وتابع الدباغ فضلا عن مراعاة حقوق المقاول الثانوي المتعاقد مع الشركة الناكلة آنفاً،وخصم قيمة الأعمال المنفذة من قبل الشركة الناكلة،وعدم سيران مفعول الاستثناء المذكور آنفا على بقية الضوابط والشروط الخاصة بالعقد.

واشار الدباغ الى موافقة مجلس الوزراء على مشروع قانون صندوق ادخار الكمارك، المدقق من قبل مجلس شورى الدولة، وإحالته الى مجلس النواب استناداً الى أحكام المادتين (٦١/ البند اولاً) (٨٠/ البند ثانياً) من الدستور، مع الأخذ بنظر الاعتبار رأي اللجنة القانونية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء .

في غضون ذلك ذكر مستشار حكومي أن الحكومة وافقت على منح قروض مالية للمشاريع الصناعية المتوسطة والكبيرة التي توقفت عن العمل لعدم قدرتها على منافسة المنتجات المستورة بعد توجه البلد نحو الاقتصاد الحر ورفع الحصار عنه في ٢٠٠٣.

وقال عبد الحسين الجابري لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن "رئيس الوزراء شكل لجنة تضم عدداً من الخبراء والصناعيين لتطبيق نظام القروض الصناعية منذ بداية الأسبوع المقبل بهدف معالجة المشاكل الاقتصادية والقانونية التي تعيق تنفيذ المشاريع الصناعة في البلاد".

واضاف أن "القروض الصناعية تتعلق بمشاريع متوسطة وكبيرة تنفذ حصرا داخل العراق لتفعيل المعامل الصغيرة والكبيرة التي توقف إنتاجها بسبب عجزها المالي والتي تصل قروضها إلى مليار دينار عراقي".

ويشهد العراق تراجعاً كبيراً في قطاع الصناعة نتيجة سنوات طويلة من الحصار والعقوبات، إضافة إلى أن عملية استهلاك البضائع المستوردة طغت على الإنتاج المحلي بعد الإغراق السلعي في السوق بمختلف البضائع ومن مناشئ عديدة.

وتابع الجابري أن "مشروع القروض الصناعية يعد ممهداً للمبادرة الصناعية التي أكملت شروطها هيئة المستشارين والتي أرسلت إلى الحكومة للتصويت عليها".

وأشار إلى أن "المبادرة الصناعية ستنطلق بإشراف وزارات المالية والتخطيط والصناعة والعمل والشؤون الاجتماعية والتي من شأنها أن تسهم في تقليص الفقر بنسبة ٥٪ في البلاد".

ويقول خبراء اقتصاديون إن واقع المشاريع الصناعية المنتجة في العراق تراجع حسب الدراسات بنسبة ٦٦٪ عن الأعوام التي سبقت ٢٠٠٣ بسبب تدفق السلع الأجنبية إلى أسواق البلاد.

كما أكدوا أن المصانع في العراق سببت في تراجعها تعطيل أكثر من ١٣ ألف عامل الأمر الذي أربك سعي الحكومة لتحويل الاقتصاد العراقي إلى اقتصاد السوق الحر.

وتشير تقارير لمنظمات غير حكومية معنية بالجانب الاقتصادي إلى أن العراق خسر منذ السنوات الأربع الماضية أكثر من ١٨٠ مليار دولار بسبب اعتماده على البضائع المستوردة نتيجة لتراجع صناعته المحلية.

لجنة برلمانية: سيطرة الحكومة على الصناعة وراء غياب مشاريع سريعة العائد

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

اكدت اللجنة الاقتصادية البرلمانية إن وزارة الصناعة مازالت تعاني من إهمال وسيطرة الحكومة عليها منذ ثماني سنوات ولحد الآن وهذا تسبب في جعل المشاريع المتوسطة سريعة العائد غائبة عن البلاد، مشيرة الى إن الإستثمارات في القطاع الخاص والخصخصة التي يعلن عنها مازالت شعارات بدون نتائج. وقال عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار البرلمانية عبد الحسين عطبان لـ (الوكالة الأخبارية للأنباء) : "بعد مرور ثماني سنوات مازال القطاع الصناعي يعاني من إهمال واضح وإن معامل الألبسة الجاهزة واطارات السيارت وغيرها والتي تعتبر من المشاريع الصغيرة مازالت الحكومة تسيطر عليها، وان غياب الرؤية الاقتصادية وتخبط رسم السياسات الستراتيجية جميعها عوامل جعلت الاقتصاد العراقي متأخراً". ودعا العبطان الى تفعيل دور القطاع الخاص ومشاركة القطاع العام، وهذا مانلاحظه في اغلب دول العالم التي تتمتع بتنمية اقتصادية متقدمة مثل الإمارات وتركيا وماليزيا وغيرها. واشار العبطان الى وجود اموال ضخمة لدى القطاع الخاص، ومانسمع عن الاستثمار والخصخصة مجرد شعارات بدون نتائج حقيقية ملموسة. الى ذلك طالبت اللجنة الإقتصادية البرلمانية مجلس الوزراء بسحب الأراضي التابعة للوزارات غير المستغلة لغرض الاستفادة منها في الاستثمار.

وقالت عضو اللجنة الاقتصادية في البرلمان والنائبة ناهدة الدايني لـ (الوكالة الأخبارية للإنباء) : نطالب مجلس الوزراء بسحب الأراضي التابعة للوزارات والتي لا تستفيد منها ، ليتم استغلالها لغرض الاستثمار في مشاريع ستراتيجية في البلد . وكانت اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب قد اكدت أن قانون الاستثمار بحاجة إلى بعض التعديلات بما ينسجم مع طبيعة توجه الاقتصاد في العراق، وفي حين أكدت أن الضمانات المصرفية احدى المشاكل التي تقف عائقا بوجه الاستثمار الأجنبي في البلاد، ووصفت المصارف العراقية بأنها أشبه بمكاتب صيرفة. واوضحت الدايني: في حال ان كانت الأراضي تحت سيطرة هيئة الاستثمار سيتم طرحها على المستثمر دون اية مشاكل ،وبسهولة دون معوقات.

وكانت هيئة الاستثمار الوطني،قد أكدت أن مشاكل الأراضي المتداخلة بين المحافظات أعاقت تنفيذ أكثر من ٣٥٠ مشروعا للاستثمار في مناطق مختلفة من العراق، مشيرة إلى أن الروتين الحكومي وتعامل بعض الوزارات أدى أيضا إلى تأخير تلك المشاريع.

يذكر أن البرلمان أقر في شهر تشرين الأول من عام ٢٠٠٦ قانون الاستثمار، الذي قيل عنه في حينه أنه سيفتح الأبواب أمام الاستثمار الأجنبي بسبب تقديمه الكثير من التسهيلات للمستثمرين الأجانب، إلا أن العديد من الشركات الأجنبية ما زالت تتردد بسبب تخوفها من الواقع الأمني غير المستقر في العراق، إضافة إلى أن القانون ساوى بين المستثمر العراقي والأجنبي في كل الامتيازات باستثناء تملك العقار الخاص بالمشروع، ونصت الفقرة ١١ منه على انه يمكن للمستثمر الأجنبي استئجار الأرض لمدة ٥٠ سنة قابلة للزيادة انه لا يحق له امتلاكه.

خبراء اقتصاد يحذرون من فوضى في أسواق النقد العالمية نتيجة المديونية الأميركية

باريس / وكالات

حذر خبراء اقتصاد عرب من فوضى في اسواق النقد العالمية نتيجة المديونية الأميركية .

وبحسب تصريحات سجلتها ندوة إلكترونية أقامها مركز الدراسات العربي –الاوروبي ومقره باريس، تحت عنوان ما هي انعكاسات ازمة المديونية الأميركية على الاقتصاد العربي. طالب نائب رئيس الوزراء الاردني الاسبق الخبير الاقتصادي جواد العناني ضرورة الانتباه الى الخسائر التي يمكن ان تنتج عن هبوط قيمة السندات الأمريكية التي يستثمر فيها الكثير من العرب.

وقال العناني نحن نعلم أن الازمة المالية التي انفجرت عام ٢٠٠٨ في الكثير من البنوك المركزية والصناديق السيادية في ذلك الوقت استثمرت معظم أموالها ليس في اوراق خاصة أو سندات خاصة ولا أسهم شركات ولكن في سندات سيادية وهذه بقيت قيمة ثابته اما اذا حصل هبوط في تقديم الولايات المتحدة فأسعار هذه المستندات سوف تهبط وهذا يعني خسائر ماليه واضحة في قيمة السندات.

وأشار العناني الى احتمالية تراجع أسعار النفط خاصة بالنسبة للدول النفطية قد يعكس حالة من التراجع الكثير من أرصدة الدول يعني العودة وتأكيد ميول التباطؤ الاقتصادي فالأرجح إن هبوط تراجع الدولار لم يعوض بارتفاع النفط أو أسعار مواد الخام بشكل واضح.

وأضاف العناني هناك ايضا احتمالية حصول تضخم في أسعار بعض السلع او في داخل بعض الدول بسبب هبوط قيمة عملاتها ،كل الدول العربية رابطة اسعارها بالدولار واذا حصل هبوط في سعر الدولار سيحصل هبوط في اسعار عملات الدول العربية المرتبطه بالدولار باستثناء دولة او دولتين غير مرتبطة بالدولار من هنا سيحصل تراجع في قوة الشراء بالنسبة للعملات الأخرى مثل اليورو والجنيه الاسترليني او الين الياباني وغيرها وذلك يؤدي الى رفع اسعار قيمة المستندات ثم يؤدي الى رفع اسعار السلع في الدول.

ونوه العناني الى انه في المدى القصير هذه هي اهم الافكار المباشرة، أما في المدى الأطول اذا حصل نوع من التشوش والفوضى في اسواق النقد العالمية ربنا يعلم .

وفي السياق نفسه قال الخبير الاقتصادي الدكتور نصير الحمود كما هو معروف بان عددا لا يستهان به من البلدان العربية لا تزال تربط سعر صرف عملاتها بالدولار الأميركي كما ان سياستها النقدية تشابه نظيرتها التي يعتمدها مجلس الاحتياط الفدرالي الأميركي ، لذا فإن أي تغير على صعيد الثقة بالدولار سيؤدي لآثار جانبية لا تحمد عقباها على الدول العربية التي يربو عددها على ٨ دول مؤثرة في الميزان الاقتصادي العربي.

وأضاف الحمود ان دول مجلس التعاون الخليجي تمتلك أصولا في الولايات المتحدة فضلا عن سندات خزينة أميركية وبالتالي فإن أي تأثر للمركز المالي الأميركي أو التصنيف الإئتماني لواشنطن سيضر تلك الأصول وتحديدا فيما لو عجزت الولايات المتحدة مستقبلا عن سداد مديونيتها. جميع السلع التي تصدر من دول مجلس التعاون الخليجي فضلا عن العراق والجزائر هي سلع متصلة بقطاع النفط والغاز والتي تقوم بالدولار الأخذ في التراجع والإنحسار أمام العملات الرئيسية الأخرى فضلا عن الذهب.

واشار الى إن الدول المصدرة تلك ستواجه مشكلة حقيقية في تآكل سعر صرف الدولار أمام العملات الأوروبية والآسيوية تحديدا والتي تنمتي لدول تستورد منها الدول العربية غالبية حاجاتها الاستهلاكية كالأغذاية والمعدات والسيارات والطائرات، والتي سيصيب أسعارها التضخم الذي سيؤدي لتضخم مستورد يدفع ثمنه المواطن العربي العادي الذي يعاني ويلات ارتفاع اسعار السلع الأساسية بشكل متواصل فضلا عن فقدانه فرص الحصول على الوظائف والتعليم المناسبين.

وحذر من ان أسواق المال العربية ستتداعى مقتفية أثر نظيراتها العالمية حال استمرار تزعزع الثقة بالاقتصاد الأميركي وهو الرائد على المستوى العالمي، كما أن الاقتصادات العربية لم تستطع استحداث صناعات وخيارات استثمارية قوية ومقنعة من شأنها استقطاب رأس المال الخليجي اليها، وبالتالي ستعاني الدول العربية المصدرة والمستوردة للاموال من هذه المعضلة، إذ ستعاني دول الفوائض من تلاشي الخيارات الاستثمارية أمامها كبديل عن الأسواق الأوروبية والأميركية الأكثر خطورة.

كما ستعاني الدول المستوردة من جراء عجزها عن ابتكار أدوات استثمارية مقنعة يمكن توظيفها لتحقيق النمو والتنمية وخلق فرص العمل، وستكتفي بالاكتواء بناء التضخم المستورد. الاقتصاد العربي لا يوازي ١٪ من حجم الاقتصاد العالمي رغم الثروات الهائلة التي تزخر بها الأرض العربية، لكن هذا العالم العربي عجز عن مواكبة النمو والتنمية التي حققتها دول مثل البرازيل والهند، لتظل في آخر الركب العالمي، دول مستوردة ، لا تقدر على التصنيع، تكتفي بالعوائد البترولية وتنتظر الطفرات الناتجة عن ارتفاع الأصول العقارية والمالية، وهو أمر ذو آثار جانبية كبيرة ستظهر في المستقبل.

وأضاف الحمود: على الرغم من نجاح واشنطن في رفع سقف الدين تجاه الناتج المحلي، غير أن ذلك لا يعني حل مشكلة المديونية وإنما ارجاؤها لوقت لاحق، لتظل القنبلة الموقوتة جاهزة للانفجار في أي لحظة وقد تخلف وراءها ويلات تفوق تلك التي تسببت بها الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ .

مصدر : زيادة مساحات زراعة الشلب في النجف

النجف / وكالات

اعلن رئيس اللجنة الزراعية في مجلس محافظة النجف هاشم الكرعاوي عن موافقة مجلس الوزراء على ادخال ٤٠ الف دونم اضافية تمت زراعتها بمحصول الشلب ضمن الخطة الزراعية للحكومة، مبينا ان الفلاحين لم يتجاوزوا على الحصص المائية لمحافظتي الديوانية وذي قار مطلقا.

وقال الكرعاوي لوكالة كردستان للانباء(آكانيوز) : خصصت للنجف مساحة ١٢٠ الف دونم وتم تحديد اطلاقات المياه من مؤخر سدة الهندية باتفاق وزارة الزراعة مع وزارة الموارد المائية لكن بعد وصول المياه بتاريخ ١٠ حزيران باشر الفلاحون متابعة ميدانية من قبل لجنة الزراعة ولم يتم التجاوز على أي نسبة مياه للمحافظات التي تقع بعد النجف وهما الديوانية وذي قار".

واضاف : وكانت وزارة الموارد المائية اكدت ان المياه مخصصة للمساحة المحددة للزراعة بالنجف، وهي غير مسؤولة عن أي مساحة تزرع خارج اطار الخطة الزراعية، الا ان الفلاحين لم يزرعوا الشلب لخمس سنوات ولديهم عوائل يتحملون مسؤولية اعالتها، ومرت عليهم سنين عجاف واضطروا لزراعة محاصيلهم خارج اطار الخطة".

وتابع الكرعادي: اعتمد الفلاحون على مياه المبازل السطحية التي لاتؤثر على ملوحة التربة وانما تستخدم مياها صالحة للزراعة وعلى الفائض من مؤخرات الانهر التي رصدت لها كميات لتغطية المساحة المقررة". واكد ان الـ ٤٠ الف دونم لم تخصص الزراعة لها أي مستلزمات من سماد او مبيد او تدخلها بالخطة الزراعية التي على ضوئها يتم تسلم المحاصيل من قبل وزارة التجارة مما سيسبب مشكلة كبيرة عند تسويق المحصول الى وزارة التجارة باعتبارها صادقت على ١٢٠ الف دونم وما سيأتي من محصول يعتبر فائضا وغير مشمول بالخطة الزراعية".

واشار الكرعاوي الى ان الفلاحين لم يكلفوا الدولة أي اعباء في الحصص المائية، وزرعوا الارض التي يقدر انتاجها بـ ٤٠ الف طن من الرز وهو ماسيرفد الجانب الاقتصادي في المحافظة وايضا البلد بشكل عام ويساعد غلة الدولة التي تستورد الرز في دعم البطاقة التموينية".

منطقة للصناعة الكهربائية في كردستان

أربيل / وكالات

بحث وزير الكهرباء بحكومة اقليم كردستان ياسين أبوبكر والقنصل المصري في اربيل سليمان عثمان مسألة بناء منطقة صناعية للمحولات والأجهزة الكهربائية، ووعد الجانب المصري بمشاركة شركات بلاده في بناء المشروع . وأبلغ أبوبكر، قنصل جمهورية مصر العربية في الاقليم استعداد وزارته لتقديم كافة أشكال التسهيلات، من أجل اسراع الشركات الأجنبية في تنفيذ مشاريعها في اقليم كردستان"، مبدياً "تعاون ومساعدة الوزارة في جميع المجالات". مشيرا الى مشروع بناء منطقة صناعية لإنتاج محولات الطاقة الكهربائية والكوابل والمواد الكهربائية، فيما كشف القنصل المصري عن بعض تفاصيل تلك المنطقة الصناعية، مشيرا الى ان بلاده وبالتعاون مع غرفة تجارة اربيل وشركة سويدية لإنتاج الكوابل ستنجزان المشروع في اربيل. وتعهد الجانب المصري بالتباحث مع الشركات المتخصصة في مجال الكهرباء في بلاده، وتشجيعها للعمل والاستثمار في اقليم كردستان، اسوة بالشركات الأجنبية الأخرى.

خبير مصرفي : لايوجد نظام اقتصادي عام في العراق

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

أكد المدير التنفيذي لرابطة المصارف الاهلية عبدالعزيز حسون ان المشكلة التي يعانيها الاقتصاد العراقي هي عدم وجود نظام إقتصادي عام في العراق لحد الآن. وان المصارف والمؤسسات العالمية تتخوف من الدخول الى السوق العراقية بسبب الحالة الامنية.

وقال حسون لـ (الوكالة الاخبارية للانباء) : المراكز المالية في العالم اعتادت أن تصنف الدول وفق امكاناتها المالية والمواقف السياسية فيها ويطلق عليها على هذا التصنيف (country risk) بمعنى مخاطر الاقطار او مخاطر المناطق، والعراق كما يصنف باستمرار على رأس قوائم من المخاطر ولهذا فإن المصارف ورؤوس الأموال الخارجية تتحسب كثيراً وتتردد في أن تدخل الى المناطق التي فيها أضطرابات وفيها مخاطر."

واضاف الحسون : ان الاسباب التي تتخوف منها البنوك والمؤسسات العالمية من الدخول الى العراق تكمن بأن رأس المال الاجنبي والعراق قلق من استثمار امواله في العراق بسبب تصنيفه انه من الاقطار غير المستقرة.

وتابع : "نحن نطالب به ليس كمصرفيين فقط وإنما كمواطنين أساساً أن تكون هناك خطة اقتصادية في البلاد وعندما تكون هناك خطة اقتصادية ومشاريع استثمارية محددة يمكن للجميع ان يسهم في النشاط الاقتصادي العام ولكن المشكلة لا يوجد هناك نظام إقتصادي عام في العراق لحد الآن مؤكداً ضرورة وجود منهاج اقتصادي تحدد تكاليفه وخطوات تنفيذه والاهداف التي تحقق، هذا الشيء معتاد من خلال خطط ترسمها الحكومات وتسير عليها وتنفذها .